

وقال ابو جعفر قلت للسيد بن الله وفي قول النصارى وقالنا لمرأة لم يقبل قول القضاة
 كما تقول قولاً نوحياً مع بعينه فان طاعت المرأة بشهود فقلا لوسعنا يقول
 المسيح ابن المذنب لم يقبل شيئاً اخر وقال الزوج قلت قول القضاة انهم
 لم يسهروا ما قاله القاضى حين شهدوا بهم ويقرب بينه وبين المرأة ولن
 قال الشهود له ندرى قالى للام لواله انما لم يسهروا منه شيئاً غير قوله
 المسيح ابن الله لا يقبل القاضى بشهادتهم حتى يهدوا انهم لم يقبل
 معها غير ما قاضى في ما جلد فليس من كتاب الطلاق اذا قال له بينة
 على واستغلت المدعى عليه ثم الحى بالبيتة يعقب عند ابي حنيفة وعنده
 محله يعقب اسرة وشينته في اخر الفصل الثاني عشر ولو قال المدعى ليس
 لي شهود تخلف المدعى عليه ثم جاء بثهود فانه يقبل في رواية ذكروا في شره
 الطحاوي ان المدعى اذا قال ليس لي بينة او قال الشهود قالنا شهادة ثم جاء
 المدعى بشهود او شهد الذي قال له شهادة عند حياقا وهذا اصح بنا
 في رواية يعقب للتناقض في رواية يقبل وهو الصحيح وهو انما في صدر
 الكتاب ان التوفيق يمكن بان يقول كان لي شهود وكنت نسيته او يقول
 المشهود ذلك كانت لنا شهادة وكنا شيناً ثم نذكرنا كما باجواهر
 الفتاوى في الباب الثالث من كتابات شهادة ولو ان المدعى قال للمدعى
 عند طلب البينة ان اخلقت فان بري من المال الذي لي عليك تخلف فانا
 المدعى البينة على الحق يقبل ويقضى له بالمال القاضى خان في اوله بالبينات
 من المدعى قال شملته الخلو في نظر الجزء المدعى عليه للمدعى انكر
 المدعى عليه الاستقرار والغيب فعلا استغنت منه شيئاً يخلف
 على السبب بالله ما استغنت وان قال المدعى عليه في الجواب ليس لي على هذا

المال الذي

المال الذي وله شيئاً من يخلف على الخاسل بائنه عليك واد بملك هذا المال
 الذي يبيعى وله شيئاً منه وهذا الحسن اذا اذ لم يرد على عليه ان القضاة
 قاضها في اذ لم يرد على عليه من الدعوى رجل اذ على رجل شيئاً من الله
 والدنيا ليرا والعروش والتضياع وانكر المدعى عليه واداد تخلفه فالقاضي كحل
 ويخلف بيننا واحدة لانه المجلس والرد في جعل بيننا واحدة لانه فيه قصر في
 مع حصول المن يتامها فعلا لقنا وفي اخر الباب لوما في عشرة من كتاب المدعى
 رجل امر جلوه ان ينفق على اهله عشرة دراهم في كل شهر فعلا فدانفت ولكن
 الا مر فاراد الماور بين الامر يخلف بالله ما يعلم انما انفق على اهله عشرة
 دراهم فلو صه بتبيل كتاب الغنما رجل اذ على امرأة محذورة او على بعض
 ما له طلب بين المدعى عليه ذكر الحصة ان القاضى يعقب امينا او امينين
 ومعه شاهدين حتى يستغف المدعى عليه ون كوفي المنفق ان فيه خله فاعلى
 قول ابو يوسف يعقب امينا ليخلفه وقال ابو ذر له يعقب فيفوض
 في ذلك الى ابي القاضى فوان القاضى يعقب امينا ليخلف فجاء الامين
 وقال اخلقت له يقبل قوله ان بشاهدين قاضى خان في باب اليمين من
 المدعى رجل اذ على مائة دينار واحضر وارثا واحداً فانكر ما استغلف
 على لعلم تخلف ثم اراد ان يخلف وارثا اخر كما ل ذلك لانه القاضى يقولون
 في اليمين وريث له يعلم انه وريث الميت ويعلم الثاني مؤيد زاده
 في المسائل المتعلقة به يخلف ومنه يخلف ولو ورث رجل عبداً فادام
 رجل وله بينة له يخلف الوارث على العلم انهما يعلم ان هذا عبده ولو ذهب
 لرجل عبداً ونقض او اشترى من رجل اذ عبده وله بينة للمدعى يستغلف
 المدعى على البينات والفقهاء فيه ان الوارث يخلف عن الميت والنيابة

ان ينفق على اهله عشرة دراهم في كل شهر فعلا فدانفت ولكن
 الا مر فاراد الماور بين الامر يخلف بالله ما يعلم انما انفق على اهله عشرة